106 سلسلة محاضرات الإمارات

سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 106 -

سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الثلاثاء الموافق 3 كانون الثاني/ يناير 2006

الطبعة الأولى 2007

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-879-0

توجه جميع المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

ليست جريمة اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية السابق رفيق الحريري والذيول التي أعقبتها إلا السبب المباشر للتأزّم الراهن في العلاقات السورية ـ اللبنانية. والواقع أن هذه الجريمة كانت، بمعنى من المعاني، حصيلة افتراق كبير بين النموذجين السياسيين اللبناني والسوري، أجّجته ظروف سياسية محددة.

فما كاد البلدان يحظيان بجلاء القوات الفرنسية عنهما عام 1946، حتى انفجر الصدام بين الحكم البرلماني في بيروت والانقلاب العسكري الذي قاده حسني الزعيم عام 1949، وترتّب على ذلك إغلاق الحدود في 21 أيار/ مايو من السنة نفسها، وأدى إلى الحساسية المتبادلة بين نظامين: أحدهما عسكري والآخر مدني، ورعت دمشق آنذاك زعيم الحزب القومي السوري، وصاحب التوجّهات الفاشية، أنطون سعادة الذي قام بمحاولة انقلابية في لبنان، لجأ بعدها إلى سوريا، قبل أن تردّه الأخيرة إلى حكومة بلده ليلقى عقوبة الموت.[1]

وخلال عامي 1950 و1951، وكان الحكم السوري في ظاهره مدنياً، نشبت أزمة الجمارك ورسومها وقواعد النظم النقدية، التي حرّكها رئيس الحكومة السورية والسياسي المدني خالد العظم. وبدورها، نمت الأزمة هذه؛ حيث أعلنت دمشق الانفصال الجمركي بين البلدين في آذار/ مارس 1950، وتبين من ذلك هشاشة البرلمانية السورية قياساً إلى المكوّن البيروقراطي للكيان الوليد.

صحيح أن الصناعة السورية رغبت آنذاك في التخلص من سيطرة البرجوازية اللبنانية على مقدّرات تصدير البلدين واستيرادهما، وكانت أقوى بلا قياس من زميلتها السورية، ولاسيّما أن مرفأ بيروت كان يحتكر علاقة

البلدين التجارية بالخارج. إلا أن الميول الحمائية، ووقف تدفق التجارة الحرة، ومنع مصطافين عرب من الوصول إلى بيروت، ثم التذرّع بحملات الصحافة اللبنانية، دلّت على سلوك استبدادي.

وبدا مبكراً أن الحصار البري سيكرّس بوصفه طريقةً في تعاطي البلد الأكبر مع البلد الأصغر في لحظات الخلاف والتباين بينهما. فأديب الشيشكلي، إثر استيلائه على السلطة، أغلق بدوره الحدود مع لبنان في 18 كانون الثاني/ يناير 1953، و6 شباط/ فبراير 1954.[2] وبالتدريج راحت خلافات البلدين تندرج في سياقين صاعدين متعاظمي الأهمية، أحدهما النزاع العربي ـ الإسرائيلي، والثاني الحرب الباردة. فلبنان التقليدي فضّل صيغة للعلاقة بإسرائيل تجمع بين اتفاقية الهدنة الموقعة في رودس عام 1949، وبين المقاطعة الاقتصادية التي أقرّتها الجامعة العربية سياسة رسمية صاغت، أواخر عام 1954، إطارها القانوني والتنظيمي. أما سوريا فقد رفعت تقليدياً شعار "تحرير فلسطين" الذي زايدت فيه، في الخمسينيات، على العراق والأردن الهاشميين، ثم زايدت، طوال الستينيات، على الرئيس المصري جمال عبد الناصر.[3]

كذلك اتبعت سوريا، منذ أواسط الخمسينيات، خط التقارب مع الاتحاد السوفيتي وكتلته، رافضة المشروعات الغربية المطروحة آنذاك للمنطقة. فدمشق كانت العاصمة التي بدأت بكسر الاحتكار الغربي للتسليح في الشرق الأوسط من خلال المعونة العسكرية التي منحتها إياها موسكو في آذار/ مارس 1955، مكافأة لها على عدم الانخراط في "حلف بغداد". وبعد أشهر، وفي أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، توصلت مصر الناصرية إلى صفقة السلاح التشيكي التي عُدّت الخطوة النوعية في كسر الاحتكار. وفي موازاة

تعاظم وزن العسكر في السلطة السورية، راح يتعاظم الاعتماد على موسكو التي جاءت لتسلّح الجيش السوري كلياً، كما شرعت تصدّر له نظمها وعقائدها العسكرية. أما لبنان، فأعلن في كانون الثاني/ يناير 1957 موافقته على "مبدأ أيزنهاور" الذي يعد بمساعدات اقتصادية وعسكرية لبلدان الشرق الأوسط التي «تكافح النفوذ السوفيتي في المنطقة».[4]

وجاءت مواجهة عام 1958 غنية بالمعاني والدلالات، ففي 22 شباط/ فبراير أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا، وفي 8 أيار/ مايو اندلعت الحرب الأهلية في لبنان؛ حيث قدّمت بيروت شكواها إلى الأمم المتحدة ضد الحكومة "الشقيقة"، متهمة إياها بفرض الحصار وبإرسال السلاح والمسلحين والتدخل في أمورها الداخلية، ومطالبة بإرسال قوات أمريكية؛ "للحفاظ على استقلال لبنان".

ولم تكن الرواية اللبنانية دقيقة تماماً؛ ذلك لأن السبب المباشر للحرب يتصل بعلاقات الطوائف اللبنانية فيما بينها، ولعل ما زاد الأمر حدّة واحتداماً إقدام الرئيس اللبناني حينذاك، كميل شمعون، على تزوير انتخابات عام 1957، وإسقاط معظم الأقطاب السياسيين المسلمين؛ تمهيداً للإتيان بأكثرية نيابية طيّعة تضمن له تجديد ولايته. كذلك لم تستسغ أكثرية المسلمين اللبنانيين سياسة حكومتهم الموالية للغرب والمناهضة لعبد الناصر، معبود "الجماهير العربية" يومذاك.

لكن يستحيل – في الحالات جميعاً – التغافل عن الارتباط بين انفجار لبنان تحت وطأة تناقضاته الذاتية وسياسة التحريض التي اتبعها الجار الأكبر والأقوى، قبل أن يُرفقها بتقديم السلاح لمقاتلي المعارضة بكثير من السخاء.

وقد استطاع النظام اللبناني أن يتكيّف والمستجدات بعد ستة أشهر على القتال، فكان عهد الرئيس فؤاد شهاب الذي دمج بين أولوية العلاقة بالغرب، وبين تطوير الصداقة مع عبد الناصر ونظامه. غير أن التوتر لم يقف، بعد ذاك، عند حدّ، بحيث بدا ما هو ثابت في روابط البلدين أقوى مما هو متغير ومتحوّل من أنظمة وقيادات. فحينما سقط عهد الوحدة في أيلول/ سبتمبر 1961، عاد التردي يهيمن على علاقات بيروت بدمشق. وهو وجهة تنامت مع وصول البعث إلى السلطة، خصوصاً أن الصراع الناصري- البعثي راح يزداد تأججاً في موازاة احتماء الرئيس شهاب، وخليفته الرئيس شارل الحلو، بالقاهرة حيال المخاوف المتأتية من دمشق.

وساد - أيضاً - منطق الحصار الذي استخدمه البعث الحاكم بكثرة وإفراط. وهذا ما حصل في 15 آذار/ مارس 1963، قبل أن تُهاجم قرى حدودية لبنانية في 25 أيلول/ سبتمبر، و29 تشرين الأول/ أكتوبر 1969، ثم في 8 أيار/ مايو 1973 بعد يومين من شن "جيش التحرير الفلسطيني" المتمركز في دمشق، هجمات عدة على قرى حدودية. وقد استمر الإقفال هذا ثلاثة أشهر وتسعة أيام.[5]

وقبيل هزيمة حزيران/ يونيو 1967، اعتمد الحكم السوري نظرية "حرب التحرير الشعبية"، ثم أنشأ منظمة "الصاعقة" التي ضمت فلسطينيين بعثيين يوفّرون، فضلاً عن الغطاء الأيديولوجي، منافساً مزعجاً لحركة "فتح" التي تمثل الوطنية الفلسطينية، وذراعاً لدمشق في الشؤون اللبنانية والأردنية، ومساهمة في إحراج عبد الناصر المتمسّك بالحرب الكلاسيكية، والموافق على قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي رفضته دمشق.

فالإمساك بالمشرق الصغير؛ أي لبنان والأردن والفلسطينيين، بدا، في وقت واحد، حاجة استراتيجية وأيديولوجية لدمشق. ومعروف أن الثقافة السياسية السورية، حتى قبل وصول البعث إلى السلطة، ترى هذه الكيانات بوصفها نتاج تجزئة استعمارية قضت بها "معاهدة سايكس - بيكو" عام 1916 التي آلت إلى تمزيق سوريا.[6]

وفي الحالات كافة، تمكنت المقاومة الفلسطينية الوليدة من بناء مواقع لها في منطقة العرقوب الحدودية في جنوب لبنان الشرقي، كما بدأت تأثيراتها على الحياة السياسية اللبنانية تتعاظم. ومرة أخرى، كانت سوريا مصدر السلاح إلى لبنان، ومصدر بعض المقاتلين أيضاً. ففضلاً عن الولاء لبعض الفرضيات الأيديولوجية الراديكالية، وجدت دمشق في العامل المستجد هذا أداة لزيادة نفوذها في الداخل اللبناني، الشعبي منه والسياسي. وما بين المواجهة العسكرية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1969 التي خاضتها المقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني ومواجهة أيار/ مايو 1973 بينهما، خضعت المعادلات اللبنانية لتغيرات مهمة، كان أبرزها إرساء الازدواج بين سلطتي المقاومة والدولة. وهذه السمة؛ أي إضعاف الحكم المركزي اللبناني، لازمت السنوات اللاحقة، ولم تنفصل عن مسار توسيع رقعة النفوذ السوري في لبنان، من خلال حضوره في عدد من المنظمات الفلسطينية وتحالفه مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى العموم، برهنت التجارب التالية أن سوريا – فكرةً وواقعاً – صيغة هجومية يشوبها حس بالمؤامرة، الآتية من لبنان، تصل أحياناً إلى حدود هذيانية، أما لبنان فصيغة دفاعية يزيد إضعافها، وإلحاق الشلل، والكُساح بها أحياناً، انقسام طوائفها حيال الخيارات المصيرية. بيد أن الهجومية السورية،

المؤسسة على ضعف في الإعداد والإمكانات.[7] امتُحنت امتحاناً مُراً عام 1967، حين خسر البعث الحاكم هضبة الجولان أمام إسرائيل. ومنذ ذاك تحولت استعادة الجولان همّاً طاغياً على السلطة العسكرية، ومحركاً للسياسة الدمشقية. ولهذا الغرض أطيحت، بعد ثلاث سنوات، مجموعة الضباط الأكثر أيديولوجية، والأقل واقعية ممن لا يميّزون بين المهم (الأجندة الأيديولوجية) والأهم (استرجاع الأرض)، وبدت سوريا متجهة نحو حكم أكثر تماسكاً، يطوي صفحة الانقلابات الكثيرة التي حفل بها تاريخها الحديث.[8] فمحاربة إسرائيل لن تتم، بعد اليوم، بصبيانية يسارية ومزايدات في "حرب التحرير الشعبية"، بل بالعمل بموجب معادلات جيوبوليتيكية واستراتيجية، أولها وأهمها ضبط المقاومة الفلسطينية ودول الجوار على إيقاع دمشقي.[9] كذلك صار التأويل البعثي للعروبة يقوم على مماهاة كاملة وصريحة بينها وبين المصالح السورية التي تتصدرها استعادة الجولان، بينما صُنعت لحافظ الأسد عبادة شخصية تمددت من الحيّز العام إلى الحيّز الخاص.[10]

وللغرض هذا أعدّ حافظ الأسد، بالتنسيق مع الرئيس المصري أنور السادات، لحرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973. وهنا بدأت القصة التي اتصلت فصولها اتصالاً وثيقاً بما جرى لاحقاً في لبنان، كما كانت كاشفة في إضاءتها على البنى التحتية والفعلية للعلاقات السورية ـ اللبنانية.

إن التنسيق في القتال، مع مصر الساداتية، لم يحل دون الخديعة في السياسة. فقد شرع يتضح، مع نهاية الحرب، أن القاهرة تتلمّس طريقتها الخاصة بها التي تُمليها عليها مصالحها. فقد وقّعت وإسرائيل، مطلع عام 1974، أولى اتفاقيتي "فك الاشتباك"، أو "سيناء 1"، التي تطالب الدولة العبرية بالانسحاب من الضفة الغربية لقناة السويس، وهو ما تحقق نتيجة

"سيناء 2" المنجزة صيف عام 1975. وأعيد، في هذه الأثناء، فتح القناة للملاحة، من غير أن يظهر ضعف أو ارتباك على سلطة، كانت حتى ذلك الحين تحظى برضا الإسلاميين.

وكان يتراءى أن العالم العربي يتقدم بهدوء واستقرار، نحو عالم ما بعد تشرين: ففي تلك الأثناء نجح الأردن في أن يعيد بناء ذاته بعد حرب أيلول/ سبتمبر عام 1970 الأهلية. فعندما اعترفت قمة الرباط عام 1974 بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً لشعبها، تكيّفت عمّان مع المعطيات الجديدة بقدر من المرارة، ولكن من دون احتقان أو إحباط. ولئن اغتيل العاهل السعودي فيصل بن عبدالعزيز قبل أقل من شهر على انفجار الحرب الأهلية اللبنانية، فقد استمرت السياسة السعودية في خطوطها العريضة، التي لا يزيدها تعاظم عائدات النفط إلا رغبة في التمسك بالوضع القائم.

وقُطع، كذلك، شوط بعيد في التطبيع العربي ـ الإيراني بعد إقدام طهران على احتلال الجزر الثلاث: أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، إثر الجلاء البريطاني عن الخليج عام 1971. فبعد عامين، ووسط تأييد من معظم العواصم العربية ظل ضمنياً، بدأ التورط العسكري الإيراني في سلطنة عُمان دعماً لمسقط ضد متمردي ظفار "الماركسيين". وبحض من مصر والجزائر، فضلاً عن وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، توصل الإيرانيون والعراقيون، في حزيران/ يونيو 1975، إلى توقيع اتفاقية شط العرب.

لكن وضع المنطقة كان أعقد من أن توجزه اللوحة المرسومة، فحالة الانفراج التي انطبقت على مصر وإسرائيل ودول أخرى، فاقمت صعوبات

السوريين والفلسطينيين. وبدا لبنان، والحالة هذه، أرض اللقاء بين مشروعات مكتملة، وأخرى هي حطام مشروعات وأطلالها. وهو لقاء كان زخمُه كفيلاً بهدم إمبراطورية عاتية، فكيف برقعة أرض صغيرة تقيم عليها 17 طائفة دينية ومذهبية؟

وكانت الأشهر الأخيرة لولاية الرئيس ريتشارد نيكسون، وفضيحة ووترجيت التي تطارده، والأشهر الأولى لولاية الرئيس جيرالد فورد، وكانت التجربة تعوزه، قد وفّرت لكيسنجر سلطة لم يحظ بها وزير خارجية من قبل، وهو الذي يتحكّم فيه هاجسان متكاملان: محاصرة النفوذ السوفيتي، وخدمة مصالح إسرائيل بوصفها مصالح أمريكية بالمداورة.

واستقر مشروع "مترنيخ القرن العشرين" على إرباك الجيب الصغير؛ أي سوريا والفلسطينيين؛ كي يضمن إنجاح البدايات "التسووية" في الجيب الأكبر؛ أي مصر وإسرائيل.[11] وهكذا لم يُعر كيسنجر مطالب الفلسطينيين والسوريين المحقة اهتمامه إلا في حدود استخدامها لصالح الإقلاع المصري ـ الإسرائيلي. فدمشق في حساباته الجيوبوليتيكية، قاعدة سوفيتية أساساً، زاد نشازها منذ تبرّع أنور السادات، قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر، بطرد الخبراء السوفييت من مصر، كهدية مُسبقة للأمريكان لم يطلبوها. أما الفلسطينيون عنده، فضلاً عن كونهم قاعدة سوفيتية أخرى ومصدراً لتجذير المنطقة ونشر السلاح والفوضى فيها، فهم أصحاب قضية هي الطرف النقيض للقضية الإسرائيلية.

وراحت عناصر المشروع هذا تنصهر وتتماسك، فإذا ما شاب علاقة كيسنجر برئيسة الحكومة الإسرائيلية جولدا مائير بعض التوتر، تقاربت

الاستراتيجيتان الأمريكية والإسرائيلية، فكادتا تتطابقان مع تولي إسحق رابين، في نيسان/ إبريل 1974، السلطة في تل أبيب. ذلك أنه أول رئيس حكومة يولد في إسرائيل، وسفيرها السابق في واشنطن الذي هندس معها أوثق التحالفات، ليس من يرتكب أخطاء الجيل الأوّل من "الرواد" الأشكنازيين الأوربيين ممن يقضّ مضاجعهم وسواس "الغرباء".

واصطدمت "خطة كيسنجر" - وقد أضفى عليها العرب صفات شيطانية استقوها من "يهودية" صاحبها - بحُطام "المشروع القومي العربي" بعدما غادرته مصر. فمنظمة التحرير الفلسطينية ودمشق، المواظبتان على طرح "الحل الشامل" أفقاً وصيغةً للتسوية، انكشف عجزهما البنيوي عن معايشة تحولات ما بعد تشرين الأول/ أكتوبر وآثارها على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية. فهما ضئيلتا التأثير من دون القاهرة، وغير قادرتين على تجميد القاهرة في سياسات "قومية" أدارت لها ظهرها. لكنهما لا يسعهما الخروج، كما فعل أنور السادات، من تحت المظلة السوفيتية، ولا يسعهما، كذلك، إغراء كيسنجر وهما تستظلان بتلك المظلة.

وكان من السهل اكتشاف أن الجعجعة لا يصحبها طحن: فالمقاومة الفلسطينية، بعد تجربة دامية في الأردن، احتفظت باستراتيجيتها في خوض الحرب من حدود بلد آخر، علّها "تورّطة"، و"تورّط" العرب من ورائه، بمقاتلة إسرائيل. وكان واضحاً، منذ عام 1968 في عمّان، وعام 1969 في بيروت، أن مآل هذه السياسة تأسيس الحروب الأهلية في مجتمعين لا يُجمع سكانهما، إلا في الخطابة والإنشاء المنتفخ، على ما يوصف بأنه "حرب وجود".

ولم يكن وضع سوريا العسكري والاقتصادي هو ذاته – أيضاً – يخولها وحدها ما عجزت عن تحقيقه بمشاركة مصر. فهي تستطيع أن تكبح وتردع وتُحبط، إلا أنها عاجزة عن إطلاق مشروع واعد.[12] وهو ما سهّل مهمة كيسنجر في إظهار النظام السوري والمقاتلين الفلسطينيين هامشاً متمرداً على ما يتم في المتن المصري ـ الإسرائيلي.

وذلك لا يعني أن الطرفين العربيين الراديكاليين لم يحاولا التوافق والمعادلات الجديدة: فمنظمة التحرير الفلسطينية أقرَّت أواسط عام 1974 ما عُرف بـ "برنامج النقاط العشر"، الذي يجيز إقامة الدولة على أي جزء من الأرض يتم تحريره، بعدما كان "تحرير فلسطين" شرطاً لقيام أي دولة. وفي تشرين الأول/ أكتوبر عقدت قمة الرباط، وبعد شهر واحد أقرّت الأمم المتحدة بحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة، وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً له، تتمتع في المحفل الأممي بصفة مراقب. وكان لمثل هذا التحول أن وفَّر القاطرة التي أوصلت ياسر عرفات، أواخر تلك السنة، إلى الأمم المتحدة.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية حين أجابت على الموقف الفلسطيني الجديد، أكدت أن شروطها للاعتراف بالمنظمة والتعامل معها ترتكز على اعتراف المنظمة بالقرارين 242 و338، مصحوباً بالإقرار بحق إسرائيل في الوجود بما يتناقض مع ميثاقها الصادر عام 1964. وتبيَّن حينذاك أن الكثير من المكاسب التي حُقّقت لعرفات وأمنت إيصاله إلى نيويورك لن تكفي لإيصاله إلى واشنطن.

كذلك وافقت سوريا، بعد انتهاء الحرب، على قرار الأمم المتحدة رقم 338 الداعي إلى تفاوض مباشر مع الدولة العبرية على أساس القرار 242. واستناداً إلى هذا عقدت إبان مكوكيّات كيسنجر، اتفاقاً لفك الاشتباك في أيار/ مايو 1974، استردّت بموجبه القنيطرة التي كانت احتُلت قبل أعوام سبعة. يوم ذاك تردد أن الوزير الأمريكي بدأ يستميل الرئيس السوري بدليل اتفاق فك الاشتباك، كما يعززه الاستقبال الحافل الذي لقيه نيكسون – بعدما رنّحته ووترجيت – في دمشق. وقيل، في المقابل: إن الأسد بات مُدركاً حدود الدعم العربي الذي يمكنه التعويل عليه، فإذا لم تكف النتائج المتواضعة لقمة الجزائر، في شباط/ فبراير؛ لإيضاح تلك الحدود، فقد جاء إنهاء المقاطعة النفطية العربية، بعد شهر واحد، ليبدّد الشك المتبقي.

إلا أن الخطوة الرمزية التي خطتها دمشق وتل أبيب لم تذهب أبعد من ذلك. مع "سيناء 2"، انتاب السوريين أن التسوية المصرية ـ الإسرائيلية المنفردة تمت فصولها، وأن فك الاشتباك على جبهتهم لم يكن إلا تمويهاً على ما ينفذ هناك. ولربما ساور حافظ الأسد أنه قد ينتهي معزولاً محاصراً؛ فتشدد وقرر أن يقاتل شمشونياً ضد سياسة "الخطوة خطوة"؛ أي الدولة دولة، معوِّلاً على تأسيس "عقيدة أمنية للمشرق" تلبِّي حاجة استراتيجية بينما تستخدم الحجج الأيديولوجية، الأخوية، القومية، استخداماً ذرائعياً.[13] فهو المولع بوصف الآخرين له بالذكاء، صعقه أن يخدعه أنور السادات عسكرياً بخطة مزدوجة للحرب، وبتهميشه لدى وقف إطلاق النار، ثم أن يخدعه سياسياً بفك الاشتباك وما نجم عنه من تفاوض.

أما كيسنجر، فلم يقف عند هندسة المصالحة المصرية ـ الإسرائيلية، بل شارك، بعد عام، في هندسة التسوية العراقية ـ الإيرانية. ونتيجة فعلته تلك

بات على دمشق أن تستعد أيضاً لقطعات عسكرية عراقية سوف تُنقل من الشرق إلى الغرب، مدججة بطاقة نفط حارقة.

ووجد المسلحون الفلسطينيون والنظام السوري أنفسهم - وهم ضحايا الصدّ والحصار - بحاجة إلى ضحايا يختبئون فيهم وبينهم، وفي مقابل نهج أنور السادات، واظبوا على اعتقاد أن إسرائيل لا تفهم إلا لغة القوة التي - وإن لم يملكوها في وجه الدولة العبرية - نشرت في المنطقة زخماً وطاقة عنيفين يبحثان عن متنفس.

غير أن كلا الطرفين، وكان أحدهما يحتاج إلى الآخر في لبنان، امتلك "استراتيجية" خاصة به رسمتها طبيعته وشروطه، فالأسد الذي أراد يائساً أن يستخرج من ضعفه فاعلية وتأثيراً، سلك طريقين متعارضين في آن واحد. فهو حاول أن يوظف النظامين المشرقيين الآخرين: اللبناني والأردني في خطته، فالتقى مطلع عام 1975، الرئيس اللبناني سليمان فرنجية في شتورة، ثم زار الأردن في حزيران/ يونيو، وأبدى حرصاً مميزاً على علاقات وثيقة بالملك حسين. بيد أنه، من جهة أخرى، أنشأ شراكة ثانية مع منظمة التحرير الفلسطينية. ففي 8 آذار/ مارس؛ أي بين لقائه بكل من فرنجية والملك حسين، أبدى استعداده لإقامة قيادة مشتركة، عسكرية وسياسية، مع المنظمة رحّب بها عرفات الذي يجيد الترحيب. صحيح أن الملك حسين وسليمان فرنجية أزعجهما التجاهل الأمريكي، إلا أنه كان إزعاجاً لا يصل بصاحبيه إلى مصادمة واشنطن من أجل دمشق. ثم إن مواجهة كهذه تُدرجهما في تحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهي عندهما، نقيض دولتيهما واقعاً وفكرة.

وعلى إيقاع القصف الإسرائيلي، جعلت مصاعب الانضباط المشرقي في ظل القيادة الدمشقية تزداد؛ فتبدو الأطراف المعنية أعجز من أن تشكل كلاً قادراً ومنسجماً. فقد سجّلت مرحلة ما بين عامي 1968 و1974، التي مهّدت للانفجار اللبناني، حصول 44 هجوماً كبيراً شنتها الدولة العبرية على لبنان رداً على أعمال فدائية خرجت منه. ومن ناحية ثانية، ذرّ النزاع قرنه مبكراً بين المسلحين الفلسطينيين وسلطة بيروت. ففي عام 1966، حينما قُتل الفلسطيني جلال كعوش وصفته منظمة "فتح" التي كانت قد أُسِّست حديثاً، بأنه ضحية الجيش اللبناني، وأنه اعتُقل بينما كان عائداً مع دورية فدائية من الأرض المحتلة ثم أُجهز عليه. وعلى خلفية المعاملة السيئة التي كان يلقاها المدنيون الفلسطينيون في مخيماتهم البائسة، نما التوتر مسكوناً بحدّة متصاعدة أججها سلوك إسرائيل الانتقامي. وكان السلوك المذكور بمنزلة المبدأ الذي اعتمدته تل أبيب، محمِّلة البلدان العربية المجاورة مسؤولية ما يصدر عن حدودها من أعمال حربية. ولم يُمارس المبدأ هذا بالقصف المنهجي وحده، بل أيضاً بتحفيز الانقسامات الأهلية لمجتمع دقيق التوازنات هشّها، ولاسيما بعد أن راحت الضربات العسكرية توسّع قوافل النازحين من الشيعة الجنوبيين إلى بيروت.

وتحت وطأة الاعتداءات الإسرائيلية والحضور الفلسطيني المسلح، كبر الشرخ المجتمعي فوجد تعبيره في ميليشيات شبه عسكرية، بادر إلى تشكيلها أحزاب وشبان مسيحيون، استفزّهم ضعف سلطة الدولة وانتشار المسلحين "الغرباء" في مناطقهم. ذاك أن المخيمات المدججة بالسلاح كانت على تماس جغرافي مباشر بدوائر سكنهم، مستنفرة لديهم حس الخوف "الأقلي"، معطوفاً على ضيق الوعي "الأبرشي"، ومستفزة شيئاً من عضلية الرعاع المقتلع واليافع.

وسارت الأمور إلى أسوأ، فعندما هوجمت طائرة مدنية إسرائيلية في مطار أثينا أواخر عام 1968، وذُكر أن المهاجمين من "الجبهة الشعبية" سافروا من بيروت، فجر الكوماندوز الإسرائيلي 13 طائرة مدنية لبنانية جاثية على أرض المطار. ونشبت بعد ذاك اشتباكات عام 1969 بين الجيش اللبناني وبين المقاومة وحلفائها، مؤدية إلى "اتفاق القاهرة" الشهير. وعلى عكس الاتفاق، غصّت المخيمات بسلاح مصدره سوريا؛ فإثر طرد المنظمات من الأردن، ناقلة مقاتليها وأسلحتها ومكاتبها إلى لبنان، نشأت "فتح لاند" في الجنوب والعرقوب، وهو ما لا يسع دولة سيدة أن تعيش به وتتعايش معه. وفي 10 نيسان/ إبريل 1973، كانت عملية فردان الشهيرة والخاطفة؛ حيث صفّى الكوماندوز الإسرائيلي ثلاثة من قادة منظمة التحرير الفلسطينية؛ وقد أدى هذا إلى انشقاق حكومي، ثم شعبي، انفجر في اشتباكات أيار/ مايو التي عُدَّت تمريناً أولياً على الحرب الأهلية اللاحقة.

ولم تكن العلاقات اللبنانية ـ السورية، هي الأخرى ممتازة، ففي خلال مواجهات عام 1969، شهدت تردياً ومهاترات، غير أنها، خلال معارك عام 1973، انقلبت قطيعة وإغلاقاً للحدود بين البلدين. ولئن كان وجود منظمة "الصاعقة" التي ترعاها سوريا من الأسباب المباشرة للتردي، فقد كانت الذريعة الدائمة، قبل اتفاق القاهرة وبعده، أن السلاح والمقاتلين إنما يفدون إلى لبنان عبر سوريا، الحريصة على "الإمساك بالورقتين" الفلسطينية واللبنانية.

وإذا ما استثنينا – في الواقع – الاتفاق حول لبنان فقد بدت علاقات الطرفين الراديكاليين: السوري والفلسطيني، بالغة السوء أيضاً، وربما كانت الضربة الأولى التي تلقتها المقاومة ضربة دمشقية، وهي تلك التي قادت عام

1966، إلى اعتقال قيادات "فتح"، ومنهم ياسر عرفات نفسه. وإذ أُسست "الصاعقة" لتكون رقيباً على القرار الفلسطيني، فقد ارتبط انقلاب الأسد عام 1970 بسياسة التحفظ عن دعم المقاومة في حرب الأردن حينذاك. وقبل هذا جميعاً وبعده، لم تعرف السياسات العربية في القرن الماضي كراهية تساوي ما كنَّه حافظ الأسد لياسر عرفات.[14]

لكن لبنان كان المسرح الوحيد المتاح لتوسيع النفوذ السوري، كما كان صاحب الحدود الوحيدة المتوافرة لاستخدام المقاومة الفلسطينية، فضلاً عن بنائها مواقع وقواعد لقادتها ومقاتليها في الداخل اللبناني. وإلى ذلك، كان تحدي النموذج يتحوَّل موضوعاً مُلحاً قاهراً: فلبنان يومئذ هو البلد العربي الوحيد الذي حافظ على حياة برلمانية، مصحوبة بحريات نقابية وحزبية، كان آخر تجلياتها الترخيص الذي مُنح أوائل العقد للشيوعيين والقوميين السوريين والبعثيين بالعمل الشرعي. وفي انتخابات عام 1972 دخل إلى البرلمان اللبناني البعثي عبدالمجيد الرافعي، والناصري نجاح واكيم، وكاد يدخله أحد أصدقاء الحزب الشيوعي حبيب صادق، بينما رُشِّح الأمين العام للحزب نقولا الشاوي، ولم يحالفه التوفيق، وهو كذلك، كان البلد العربي الوحيد الذي تُصدر فيه عشرات الصحف اليومية والمجلات على أنواعها، كما تُترجم الكتب والكتابات الدينية والإلحادية، اليمينية واليسارية، من كل صنف، ويؤمّه معارضون من سائر البلدان العربية ويعيشون فيه ، ومنهم معارضون سوريون. وعرف الاقتصاد اللبناني أزمات جسَّدها تضخم مدينة بيروت، وأحزمة البؤس، وتفاوت النمو بين المناطق. إلا أنها كانت إلى أزمات النمو أقرب. فالرأسمالية راحت تمتد، ولو بشيء من البطء، من مهدها البيروتي ـ الجبلي إلى سائر المناطق مدفوعة بدينامية اقتصادية مميزة. وقد

حُقِّقت، في السنوات التي انتهت إلى الحرب، نسب نمو مرتفعة، كما تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية مثلما تنامت معدلات الدخل الفردي، ومع أن الواردات ظلت خمسة أضعاف الصادرات، فقد عادلت المداخيل المتأتية من السياحة وتجارة الترانزيت والخدمات والتحويلات الخارجية العجز التجاري. ولا يستطيع الخيال أن يتخيّل الأرقام التي ما كانت لترسم وجه الاقتصاد اللبناني لو لم تقع الحرب، واستمرت العائدات المالية العربية، بعد ارتفاع أسعار النفط، في التدفق. والحال أن الإنتاجية فاقت حتى عام 1975 النمو السكاني، بينما قويت الليرة، وأُسِّست في الفترة تلك بدايات صناعية معقولة رُكِّزت في ضواحي العاصمة بيروت.

هذا كله لم يحل دون انفجار لبنان تحت ضغط ثلاثة من العوامل المتضافرة: تركيبه الطائفي، وتخلف بنيته السياسية عن بناه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعنصر الإقليمي، ولاسيما منه الوجود الفلسطيني المسلح والدور السوري المباشر مرة، والمُداور مرات.

وبانتهاء ما بات يعرف بحرب السنتين 1975 – 1976، قررت قمتا الرياض والقاهرة العربيتان، في تشرين الأول/ أكتوبر 1976 إنشاء "قوات ردع عربية"، يوكل الوضع اللبناني إليها، غير أن القوات هذه ما لبثت تدريجياً أن أصبحت قوات سورية صرفاً. فالبلدان العربية النفطية آثرت أن تدفع لدمشق مقابلاً مالياً لاحتكارها هذا الدور الأمني، وكان من المفهوم أن تُظهر سوريا أشد الحماسة لاحتكار كهذا يُسمى، في اللغة الأيديولوجية ـ القومية، دوراً إنقاذياً أخوياً. ولم تُبد الولايات المتحدة الأمريكية هي نفسها أي انزعاج من هذا التطور، خصوصاً أن إنهاء الحرب رافقه تدخل عسكري سوري، طلبته السلطة اللبنانية يومذاك؛ لوقف تقدم المقاتلين الفلسطينيين وحلفائهم

اللبنانيين. ذاك أن إسقاط لبنان في قبضة الأخيرين كان كفيلاً، لو تم، بنزع الوسائط التي تتحكم بها دمشق، بحيث تجد نفسها وجهاً لوجه ضد إسرائيل.

وكان ملحوظاً ضرب من البراعة التكتيكية الباهرة في التعاطي السوري مع الحرب، فعلى عكس أنماط التدخل المعروفة، دعمت سوريا التحالف الفلسطيني ـ الإسلامي ـ اليساري في البداية، قبل أن تنقض عليه في الطور الأخير من الحرب. وأهم من هذا أنها أقامت لها حضوراً عسكرياً كثيفاً في البلد الذي تدخَّلت لإنهاء نزاعه، وهو ما لا تؤول إليه، في العادة، التدخلات المماثلة التي يعقبها انسحاب الطرف المتدخل. ولم يكن هذا السلوك بعيداً عن الإمساك، من خلال لبنان، بجميع "أوراق" المشرق، ولاسيما أن الأردن لم يكن ليؤرقه أن تُخضع سوريا منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت الحرب بينها وبينه قد انتهت قبل سنوات قليلة.[15]

وبدا انتخاب إلياس سركيس رئيساً، صيف 1976، تعبيراً عن هذا التلاقي الجديد بين دمشق والمسيحيين اللبنانيين، وخصوصاً بعد أن تلاه، في آذار/ مارس 1977 مقتل كمال جنبلاط، الزعيم الدرزي الذي قاد التحالف الإسلامي ـ اليساري ـ الفلسطيني في الصراع مع المسيحيين، ثم مع سوريا. إلا أن زيارة أنور السادات إلى إسرائيل، وما تمخَّض عنها أعاد خلط الأوراق على نحو واسع. وما هي إلا أشهر قليلة حتى استعادت دمشق تحالفها مع المقاومة الفلسطينية وحلفائها اللبنانيين، بينما أدت أعمال العنف التي نفذها عام 1978، المقاتلون المسيحيون إلى إخراج الجيش السوري من مناطقهم. لكن حتى ذلك الحين كانت واشنطن ماتزال تعطي الأولوية لدور سوريا "الإيجابي" في كبح منظمة التحرير الفلسطينية. فحتى أيلول/ سبتمبر 1978، لم يتردد أحد كبار موظفي الإدارة الأمريكية في القول: إن الأمريكان ميَّالون

إلى تحميل مسؤولية القتال في بيروت إلى "قوى اليمين المسيحي". وبينما راح السفير الأمريكي في بيروت ريتشارد باركر يتهم القوى المارونية المسلحة بأنها وراء ما يحدث، كان مبعث قلق وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس أن يفكر الأسد في أن العنف الموجّه نحو القوات السورية في لبنان عقاب مُوحى به أمريكياً؛ رداً على رفضه تأييد كامب ديفيد.[16]

ولم يبدأ هذا الوضع يتغير إلا مع قيام الثورة الخمينية في إيران عام 1979، التي افتتحت نشاطاتها باحتجاز موظفي السفارة الأمريكية في طهران؛ ومن ثم وصول رونالد ريجان إلى البيت الأبيض. إلا أن الثورة التي قادها الخميني ما لبثت أن وفّرت الدعم السياسي الملحوظ للطرفين السوري والفلسطيني اللذين حاصرهما الصلح المصري ـ الإسرائيلي في الممر اللبناني الضيق. بيد أن تطورات أخرى جاءت، على نحو مفارق، تعزز الدور السوري في المشرق. فخروج مصر من الدائرة العربية؛ نتيجة كامب ديفيد، وجد استكماله بخروج العراق عملياً، وقد استنزفته الحرب التي بدأها ضد إيران الخمينية. على هذا النحو انتقلت سوريا إلى لاعب أول، توفّر له الحدود اللبنانية مع إسرائيل معبر التأثير في العصب الاستراتيجي الحسّاس. وكان هذا بمنزلة انقلاب كبير في المعادلات الجغرافية ـ السياسية المعهودة؛ فدمشق في الخمسينيات – بحسب النظرية الشهيرة التي طورها باتريك سيل–[17] لم تكن أكثر من موضوع تنازُع بين القاهرة وبغداد، من تحظَ به تقوَ على الأخرى. أما الآن. فأمست القائد لمحور نضالي يشمل إيران وليبيا واليمن الجنوبي، تتكيّف أطرافه، بهذه النسبة أو تلك، مع سياساتها وتوجّهاتها.

وطوال الثمانينيات كانت المنافع الاقتصادية تواكب المنافع السياسية. فمقابل وقوف سوريا وحدها بين جميع الدول العربية إلى جانب إيران في

الحرب مع العراق، زوّدت طهران دمشق بكميات من النفط المخفض الأسعار بلغت قيمته مليارات الدولارات. لكن الأسد حصل، من ناحية أخرى، على معونات مالية ضخمة من دول الخليج العربي التي رغبت في توظيف علاقاته بإيران؛ للحيلولة دون وصول الحرب العراقية - الإيرانية إلى بلدانهم.[18]

لقد استطاعت دمشق أن تحتفظ بمعادلة غير مألوفة حتى ذلك الحين في سياسات المنطقة، حرص عليها حافظ الأسد منذ وصوله إلى الرئاسة عام 1970، وهي الجمع بين أقصى الصداقة مع الاتحاد السوفيتي، الشيوعي و"الملحد"، وأقصى الصداقة مع المملكة العربية السعودية وسائر الدول الخليجية المحافظة والمناهضة للشيوعية والإلحاد. غير أنها، مع أواخر السبعينيات، أضافت إليها تناقضاً جديداً هو الصداقة الوثيقة مع إيران الخمينية.

على أن هذه القوة الخارجية للأسد كانت تنمو في موازاة ضعف داخلي مُنهك، ففضلاً عن حال الحرب المتقطعة بين الجيش السوري والقوات المسيحية في لبنان، انفجرت المعارضة الإسلامية في سوريا نفسها؛ الأمر الذي أدى عام 1982 إلى مجزرة مدينة حماة السنية وتدمير حيِّها القديم.[19] وما لبثت العلاقات السلطوية الطائفية والعائلية، مصحوبة بالطموحات الشخصية المنفلتة من عقالها أن تفجَّرت مع مرض الرئيس حافظ الأسد عام 1983، من خلال مشكلة رفعت الأسد، شقيق الرئيس الطامح إلى وراثته، والذي انتهى أمره بالإبعاد إلى الخارج.

أما في لبنان، فكان لازدواج السلطات، ما بين لبنانية وسورية وفلسطينية، ورسمية وغير رسمية، أن أفقد الحياة العامة الاستقرار والانتظام، جاعلاً العاصمة نهباً لاشتباكات يومية بين الأحزاب والتنظيمات المسلحة. وعلى هذا النحو استمر الوضع إلى أن كان الاجتياح الإسرائيلي عام 1982.[20]

وفي النتيجة، أُخرج المسلحون الفلسطينيون والجنود السوريون من بيروت، بينما تمكن الإسرائيليون، ومن ورائهم الولايات المتحدة الأمريكية، من فرض قائد "القوات اللبنانية" بشير الجميّل رئيساً للجمهورية. لكن بالتدريج، وباستراتيجية طموح تستفيد من التناقضات اللبنانية، ومن عجز الإسرائيليين عن الإمساك بالأوضاع الجديدة واستثمارها سياسياً، تقدم السوريون مجدداً من بيروت. وسرعان ما اغتيل الرئيس المنتخب، بشير الجميّل، بينما أعدّت العدة لشن عمليات انتحارية، طوال عام 1983 ضد "القوات المتعددة الجنسيات" (الأمريكية، الفرنسية، البريطانية) التي حلّت محل الإسرائيليين.[21]

وفي النهاية، رحلت القوات المتعددة الجنسيات قبل أن يُبنى جيش لبناني قادر، تاركين سلطة الرئيس أمين الجميل، الذي انتخب بدل أخيه الأصغر، عاجزة عن الدفاع عن مواقعها. ولم يكن حظ الشرعية الفلسطينية مع دمشق أفضل من حظ الشرعية اللبنانية. فقد أعدّ كذلك؛ لمواجهة دموية طاحنة مع قوات منظمة التحرير الفلسطينية التي تجمعت في طرابلس والبقاع؛ ذاك أن دمشق الراغبة في تجديد استيلائها على "الورقة" اللبنانية، قررت هذه المرة ألا تكرر الشراكة مع منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً أن عرفات الذي انتقل، هو وقيادته وبعض قواته إلى تونس، غدا متحرراً من الوصاية

السورية، وقادراً على اتباع سياسات مستقلة تخشاها دمشق، وبالفعل، وطوال ثلاث سنوات تلت الاجتياح، اندلعت حربان ضاريتان في طرابلس والمخيمات الفلسطينية جنوب بيروت نجم عنهما استكمال ما بدأته إسرائيل من إلغاء للعامل الفلسطيني، سواء أكان في لبنان أم انطلاقاً منه. وفي هذه الأثناء – بالاستفادة أيضاً من التناقضات الداخلية والأهلية – نشبت الحروب المتتالية في جبل لبنان وبيروت وضاحيتها الجنوبية فلم ينته عام 1984، إلا وكانت هذه المناطق قد أُخرج منها الجيش، وطُهرت من سلطة الدولة. وكذلك أُسقط اتفاق 17 أيار/ مايو 1983 الذي أشرف عليه وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز بين لبنان وإسرائيل، وهو الذي قضى بالانسحاب الإسرائيلي وإنهاء حالة العداء من دون إقامة سلام. وعُقدت في سويسرا مؤتمرات مصالحة بين الزعماء اللبنانيين أشرف عليها السوريون، بينما تحول أمين الجميل الذي أبطل اتفاق 17 أيار/ مايو بطة عرجاء.

وفي موازاة أزمة مالية واقتصادية خانقة كان تعبيرها الأبرز انهيار الليرة اللبنانية انهياراً مريعاً أمام الدولار، شرعت الأطراف الحلفاء لسوريا يصفّون القوى التي أسست المقاومة الوطنية للإسرائيليين في الجنوب. وبوصفهم طرفاً غير مضمون الولاء لسوريا وإيران، متهماً بـ "العرفاتية"، دفع الشيوعيون اللبنانيون، بكوادرهم ومثقفيهم، الكلفة الدموية الكبرى للتصفيات التي ضمنت احتكار "حزب الله"، الحديث الولادة، و"حركة أمل" للنشاط المقاوم. كذلك عاثت عصابات وأحزاب وميليشيات فساداً في بيروت؛ فتلاحقت الاشتباكات الموضعية ما بينها، بينما وُلدت ظاهرة المخطوفين الأجانب التي شكّلت موضوعاً تفاوضياً بين النظامين السوري والإيراني وعمّت، وبين الحكومات الأمريكية والأوربية. وبذريعة التخلص

من الفوضى الضاربة، عادت القوات السورية فدخلت بيروت دخول الفاتحين عام 1987.

وشهد الأردن سيناريو موازياً طوال الثمانينيات؛ ففي 1 أيلول/ سبتمبر 1982، حين اقترح الرئيس الأمريكي رونالد ريجان خطة سلام عمادها اتفاق أردني ـ إسرائيلي، خشي الملك حسين مغبة المخاطرة بالإقدام. وفي 11 شباط/ فبراير 1985، عندما وقّع عرفات "اتفاق عمّان" مع الملك حسين بحيث يدخل الطرفان التفاوض شريكين، لم يتأخر الرد: فما كاد الزعيمان يتبادلان التهاني بالتوقيع حتى اغتيل فهد القواسمة، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتعرض للاغتيال دبلوماسيون أردنيون في أوربا وآسيا، كما راحت السيارات المفخخة تنفجر تباعاً في عمّان. وقد ظهرت حينذاك تقارير صحافية تؤكد أن الإرهابي الفلسطيني صبري البنّا، المعروف بـ "أبي نضال"، انتقل، أواخر عام 1983، من بغداد إلى دمشق.[22]

والخلاصة أن الثمانينيات شكّلت التطبيق الأمثل لنظرية "الساحة اللبنانية" التي طُرد منها عملياً كل نفوذ يناهض النفوذين السوري والإيراني. وكان "طبيعياً"، في هذه الحدود أن تشتد غريزة المصادرة للبنان والأردن، في موازاة تعاظم الانفلات الفلسطيني من قبضة الأسد، وتحالف ياسر عرفات، لاحقاً، مع خصمه العراقي اللدود صدام حسين.[23] وقد بلغ الانفلات هذا أوجه مع انتفاضة الأراضي المحتلة أواخر عام 1987 التي تبدّى بسببها أن فلسطين تسرق مركز الثقل والتركيز من سوريا.

فحينما بدأت الاستعدادات لحرب تحرير الكويت، بدا الرئيس حافظ الأسد مؤهلاً تمام التأهيل للاستفادة منها. فهو سيد معظم لبنان، فضلاً عن

سوريا، وهو من يتحكم في جزء أساسي من صناعة القرار الأردني. وكان متوقعاً، في المعنى هذا، أن تتجه أولويته إلى الإطباق على البؤرة الوحيدة التي بقيت عاصية على تربّعه المشرقي، وهي المناطق الشرقية التي هيمنت عليها "القوات اللبنانية" وجيش اللواء ميشال عون. وبالفعل نجحت دمشق في مقايضة انخراطها في التحالف الدولي لتحرير الكويت، بغض نظر غربي عن إمساكها بالمناطق المذكورة، الذي حُقِّق في تشرين الأول/ أكتوبر 1990. وغني عن القول أن ما ساعدها في ذلك كان الحروب العشوائية وغير المحسوبة التي سبق أن شنّها عون؛ مرة لإلغاء "القوات" ومرة لتحرير لبنان من سوريا.

قبيل ذلك، وبرعاية سعودية سارت في موازاة التقارب الأمريكي - السوري، كان قد وُقع، عام 1989، "اتفاق الطائف" الذي عُدَّ إعادة تأسيس للبنان، يراعي مُستجداته الطائفية والديمجرافية، ويعكسها على مستوى السلطة. وعلى قاعدة الاتفاق المذكور انتُخب النائب رينيه معوّض لرئاسة الجمهورية. غير أن معوّض، المعروف بنهجه الاستقلالي، ما لبث أن اغتيل بعد 17 يوماً من انتخابه، في جريمة تفجير غامضة المصدر. ولئن تم التراجع تدريجياً عن تطبيق مبدأ انسحاب الجيش السوري فقد استُثني "حزب الله"، من البداية، من البند المطالب بحل المليشيات؛ بحجة أنه مقاومة (وكان الإسرائيليون مايزالون يحتلون الجنوب والبقاع الغربي) وليس ميليشيا. أما التوزيع الجديد للسلطات والصلاحيات فأصبح حائلاً دون بروز سلطة فعلية كافية لدى أي من الرؤساء الثلاثة: رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي ورئيس الحكومة. وهكذا باتت دمشق، أو قائد قواتها في لبنان اللواء غازي كنعان، مرجع البت في أي من النزاعات التي تطرأ، صغيرها وكبيرها.

هنا اختلفت المعادلة السورية التي قامت أساساً على وجود قوة في الخارج تتستر على ضعف في الداخل. ذاك أن التحكم المطلق في لبنان أوجد ظروفاً جدية؛ للتغلب سياسياً واقتصادياً، على الضعف الداخلي.

فما بين عامي 1992 و2004، مثلاً، قُدّرت الأموال التي انتقلت من الاقتصاد اللبناني إلى الاقتصاد السوري بـ 20 مليار دولار نتجت من تحويلات العمالة المهاجرة، واختراق السلع السورية الزراعية للسوق اللبنانية خارج الأطر القانونية والأعراف،[24] فضلاً عن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد اللبناني؛ بسبب دور الوجود السوري في زيادة درجة المخاطرة لدى من يريد الاستثمار أو الاستهلاك في لبنان، أو دوره في إفساد القضاء وتسييسه، بما يتأدى عن ذلك من مردود على الاقتصاد، فضلاً عن تعاظم الهجرة التي عصفت بالشبان في تلك السنوات التسعينية. كما أن تحويلات العمال، التي بلغت خلال الفترة نفسها 7 مليارات دولار، أمر طبيعي في ظل اقتصاد حر يُترك أمره للسوق وحاجاتها، كما هو الاقتصاد اللبناني. وهذا ما لم تتفهمه بعض التذمرات اللبنانية الشعبوية، التي اتسم بعضها بنعرة شوفينية إن لم تكن عنصرية. لا بل يمكن الدفاع عن الحجة القائلة: إن العمالة، مثلها مثل رؤوس الأموال السورية، إنما ساعدت على إضفاء الدينامية على الاقتصاد اللبناني، تماماً كما فعلت رؤوس الأموال التي اجتذبها لبنان قبل عام 1982؛ بسبب وجود المقاومة الفلسطينية فيه.

لكن بدا من غير المقبول، من زاوية المصلحة اللبنانية، عدم تنظيم العمالة، وعدم وضع سياسة هجرة تربط عدد الوافدين بحاجة السوق. ولأجل السيطرة على الشرايين الاقتصادية، أجريت عمليات جراحية للحركة

النقابية وقياداتها، وسُلّمت وزارة العمل في جميع الحكومات اللبنانية التي شُكلت بين 1990 و2005 إما لبعثي أو لقومي سوري.[25]

لكن الشجرة، لا تستطيع، في النهاية أن تحجب غابة، فعلى صعيد كوني، ترتّب على وصول ميخائيل جورباتشوف إلى الكرملين، وما تلا ذلك من تفسّخ الاتحاد السوفيتي وكتلته، ضعف خارجي نوعي نزل بسوريا، وما لبث أن انعكس على الداخل،[26] فضلاً عن إفقادها معايير فهم السياسة وتحليلها؛ بناء على القياسات التي درجت عليها طوال حقبة الحرب الباردة. وقد أودى التحول التاريخي الذي شهدته موسكو، التي تسلح الجيش السوري وتزوّده بعتاده كما تدافع عنه في المحافل الدولية، بالنظرية السورية عن بناء "توازن استراتيجي" مع إسرائيل. وكانت دمشق قد وقّعت عام 1980، "معاهدة صداقة وتعاون" مع الاتحاد السوفيتي، يُعمل بها عشرين عاماً؛ على أمل إنجاز التوازن المذكور. وفي هذه الأثناء، جعل التطوُّر السوفيتي "المؤتمر الدولي"، الذي كان البديل السوري عن "الخطوة خطوة"، هدفاً غير مستحب، مادام التوازن الاستراتيجي الذي ينهض عليه المؤتمر غدا هو نفسه مستبعداً. وبلغة أخرى، أضيفت إلى المعضلات التكوينية السورية معضلة جديدة هي الأوضاع السوفيتية التي يستحيل التأثير فيها، فاجتمع ضعف إلى آخر، واستحالة إلى أخرى.

وكان من الواضح أن إيران لن تستطيع وحدها، وهي الخارجة جريحة من حربها المديدة مع العراق، أن تشكل البديل المقنع، بينما الأوضاع الإقليمية عموماً لم تكن أفضل حالاً؛ ففي عام 1993، بعد عامين على "مؤتمر مدريد للسلام"، وُقّعت معاهدة أوسلو الفلسطينية ـ الإسرائيلية، التي سريعاً ما حظيت بتبنٍّ دولي إجماعي. وقد شكّل الحدث هذا تتويجاً ومأسسة للمسار

الاستقلالي عن سوريا، الذي بدأت تسلكه منظمة التحرير الفلسطينية بخروجها عام 1982، من تحت قبضتها في بيروت. وإلى ذلك، راحت النبرة النضالية في محاربة إسرائيل تتراجع في فعاليتها وفي طاقتها الإقناعية، بينما بدأت تتعالى أصوات عربية، ثقافية وتجارية ومهنية، تطالب بالتطبيع مع الدولة العبرية. ولم ينقض أكثر من عام على معاهدة أوسلو حتى وقَّع الأردن وإسرائيل، عام 1994، معاهدة وادي عربة التي أوحت أن الباب قد فُتح واسعاً أمام مصالحات تحيل النزاع التاريخي في منطقة الشرق الأوسط إلى الماضي.

واستمرت آنذاك التكهّنات تتوالى حول ميول جديدة لدى الأسد، تظهر بالتوازي مع المستجدات تلك وتستجيب لها. ففي عام 1994، مثلاً، أوردت "أسبوعية جاينس للدفاع" أن الرئيس السوري يستبدل بكثيرين من "الحرس القديم"، ممن ساعدوه في الوصول إلى السلطة والبقاء فيها، جيلاً جديداً أكثر نزوعاً إلى السلام مع إسرائيل.[27] وكان صحيحاً أن الرئيس السوري أبعد عدداً من كبار ضباطه حينذاك، إلا أن صلة الإجراء هذا بعملية خلافته، على ما اتضح لاحقاً، كانت أقوى بكثير من أي تعديل جوهري في النظام.

بيد أن الحفاظ على ثوابت ذاك النظام لم يكن نابعاً من مؤثرات "قومية" مبدئية بقدر ما نبع من الموقع التفاوضي السيِّئ، والعائد القليل الذي يمكن الحصول عليه، مع ما يرتّبه ذلك من خطر على تركيبة السلطة.

فحكم الأسد، في آخر الأمر، لم يكن مُنزهاً عن محاولات استثمار العثرات والإخفاقات على المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي، أو التجاوب والمحاولات الإسرائيلية؛ للتركيز على مسار سوري ـ إسرائيلي بديل. فقد

رأينا مثل هذا بعد اغتيال إسحق رابين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، حين حوّل خليفته شمعون بيريز نظره نحو سوريا، ظناً منه أن الاتفاق معها سهل وسريع؛ فيعود هذا عليه بثمار انتخابية واعدة. ولهذا تولت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1996، تنظيم محادثات سورية ـ إسرائيلية في واي ريفر. والشيء نفسه أُعيد وكُرِّر في الأشهر الأولى من عهد إيهود باراك؛ حيث تراءى لرئيس الحكومة الإسرائيلية أن المسار السوري ـ الإسرائيلي أجدى من المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

وطوال التسعينيات، عومل لبنان بوصفه "الساحة" التي يتم من خلالها تحسين الخطوط السياسية في الزمن الإيجابي، أو مناهضة المشروعات الأمريكية والإسرائيلية العربية التي لا تلائم دمشق في الزمن السلبي. وفعلاً ارتفع في بيروت صوت العلاقات "المميزة" مع سوريا، و"وحدة المسارين" السوري واللبناني في التفاوض مع إسرائيل، كما وُقعت المعاهدات الثنائية بين دولتي "شعب واحد في دولتين"، بحسب تعبير صاغه الأسد نفسه. وكانت الباكورة في 22 أيار/ مايو 1991، مع إبرام "معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق"، وبموجبها أنشئ "المجلس الأعلى السوري – اللبناني" وسُمي أميناً عاماً له أحد قياديي الحزب السوري القومي وهو نصري الخوري.

وفي النتيجة كرّس نظام هجين لا يطيح التقاليد السياسية اللبنانية تماماً، لكنه يبث فيها جرعة من الثقافة السياسية السورية. ففضلاً عن النشاط المخابراتي المتعاظم، والقوانين الانتخابية الكثيرة التي وُضعت؛ لتأمين وصول الموالين لسوريا بين المرشحين، أنشئت أيديولوجيا رسمية، غير معلنة بصفتها هذه، تقوم على دعامتين تكادان تكونان مقدستين: العلاقة "الأخوية" بسوريا (وأحياناً تُعطى اسم "عروبة لبنان" أو "هويته العربية")، وتبجيل

مقاومة "حزب الله"، وهو ما لم ينفصل عن تعديل وقائع على الأرض، ربما كان أهمها تولي الجيش السوري، الذي لم يحرز من قبل انتصارات عسكرية تُذكر، "تأهيل" الجيش اللبناني،[28] وترعرُع أجهزة الأمن في جمهورية ما بعد اتفاق الطائف، في كنف مثيلتها السورية.

وفي المناخ هذا، وبعد توقيع الطائف مباشرة، ظهرت زعامة رفيق الحريري التي حملته إلى رئاسة الحكومة. فرجل الأعمال الذي جمع ثروته في المملكة العربية السعودية وحمل جنسيتها، مثّل وجهة نظر مفادها الضمني التوصل التدريجي إلى خروج سوري من لبنان، عبر إقناع السوريين بالعائدات الاقتصادية لمثل هذه السياسة، فضلاً عن تحويل لبنان مركزاً مالياً للشرق الأوسط، بحيث ينتج من وضعه الجديد دينامية سياسية يصعب الحد من نزوعها الاستقلالي. وكان المقدر أن وزن لبنان سيتنامى في سوريا نفسها، إثر مباشرة الانتقال من الدولة الأيديولوجية ـ العسكرية إلى الدولة الاقتصادية ـ السياسية. فأي انفتاح سوف تقدم عليه دمشق لابد من أن يستعين بالخبرات اللبنانية، في القطاع المصرفي والقطاع الفندقي ومجالات الترفيه والإعلان والخدمات الأخرى.

وكان صدور القانون رقم 10 عام 1991 في سوريا، الذي وضع معايير مشجعة لانفتاح البلد على حركة الاستثمار الخارجي قد تلازم وصعود الحريري، فقد قدّم القانون للأجانب الحوافز نفسها التي تقدم للمستثمرين المحليين، بحيث باتت الشركات التي تحصل على رخص بالعمل تحظى بالامتيازات عينها من حيث الإعفاء الضريبي على مستورداتها من السلع ورؤوس الأموال والتجهيزات المستخدمة في مشروعاتها. وهذا ما عُدَّ استجابة لسقوط المعسكر الاشتراكي، وتطويراً للتلاقي مع الغرب في حرب

تحرير الكويت، بمدّه من الحيز السياسي ـ العسكري إلى الحيز الاقتصادي. وفعلاً أمكن القانون توفير مناخ لنجاحات نسبية وفّرها تدفق المساعدات الخليجية، خصوصاً بعد أن وُقع "إعلان دمشق" عام 1991 بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكل من سوريا ومصر؛ مكافأة لهما على موقفهما من حرب تحرير الكويت. لكن القانون رقم 10 بقيت أهميته نظرية في آخر الأمر؛ كونه لم يُستكمل بخطى أُخر تفضي إلى تفعيله. فالنظام المصرفي الخاص بقي بالغ الضيق والمحدودية، ولم تُنشأ بورصة لتنظيم رؤوس الأموال وحركتها، ولم تُطوّر آليات لمكافحة الفساد، كما لم يُنزع التسييس عن القضاء. فإذا عطفنا هذا جميعاً على عسكرية الدولة، والعيش بموجب أحكام الطوارئ، وقرع الطبول النضالية بالنسبة إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أمكننا فهم عدم ذهاب نتائج القانون رقم 10 بعيداً.[29]

على أن التعاون الوثيق بين السوريين والحريري، والذي شابته التوترات بين الفينة والأخرى، لم يكن يخفي أسباب التناقض الكامنة فيه. ذاك أن مشروع الحريري يتطلب، تعريفاً، سلاماً إقليمياً تصارع دمشق ضده، أو أنها تصارع للوصول إلى نسخة مختلفة عنه، تكون بدايتها استعادة هضبة الجولان كاملة، على رغم إعلان إسرائيل عام 1981 إلحاقها بها.

وقد جاءت أواخر التسعينيات؛ لتعزز الميل السوري إلى التشدد مع الشعور بأن استعادة الجولان غدت أصعب وأبعد منالاً. وتقتضي الأمانة أن نقول: إن "خديعة" كيسنجر أواسط السبعينيات، تكرر ما يشبهها آنذاك، وإن اختلفت الأسباب والأشكال والرموز. ففي شيبردزتاون كان باراك، بشهادة كل من دنيس روس، منسق النشاطات الأمريكية في الشرق الأوسط، والرئيس الأمريكي بيل كلنتون، مَن تراجع عن التقدم باتجاه السلام؛

لأسباب انتخابية في أغلب الظن، ولبعض النقص في التجربة السياسية على ما رأى الرئيس الأمريكي السابق. لكن مرة أخرى - بدل مواجهة أسباب الضعف الموضوعية ومحاولة ردم الهوّة بين قدرات الحد الأدنى ورغبات الحد الأقصى- قرر الأسد الرد بمزيد من العناد والتصلّب، على ما دلّ قراره رفض ما سيعرضه كلنتون في لقائهما في جنيف في آذار/ مارس 2000. والمعروف أن التفاوض السوري ـ الإسرائيلي كان قد توصّل إلى نقطة تبدو، أول وهلة، شديدة البساطة: ما إذا كان على إسرائيل أن تنسحب إلى حدود 4 حزيران/ يونيو 1967، أو أن تحتفظ بالسيادة على شريط من الأرض على امتداد الخط الساحلي الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا حماية منها لمصادر مياهها الرئيسية. وبين تصلبي باراك والأسد، اقترح بيل كلنتون، مدعوماً من باراك، التسوية التي رفضها الرئيس السوري، وبموجبها تتمتع سوريا بسيادة اسمية على الشريط الذي يصير حديقة دولية لا يحظى أي من الطرفين بسيطرة كاملة عليه.[30]

ووسط أوضاع كهذه شرعت النواقص الهيكلية في الاقتصاد السوري تنقشع، وتقدم سوريا بلداً فقيراً بائساً، يعيش على هامش اقتصاد عولمي يشق طريقه بسرعة وزخم متعاظمين. فإلى إلحاق الاقتصاد بالسياسة، وعدم إيلائه ما يستحق من اهتمام طوال عهد حافظ الأسد، كانت النظرية الاقتصادية "الدولتية" (Statist) المعمول بها، منذ وصول البعث إلى السلطة عام 1963، تزيد شلله وتحرمه كفاءاته وتهرّب رؤوس أمواله، بينما يتدهور التعليم عموماً، وتعليم اللغات الأجنبية خصوصاً. فـ 40٪ من الموازنة يبتلعه الجيش، على حين أن بعض المعامل لا تعمل إلا بـ 40٪ من طاقتها، نظراً إلى الافتقار إلى العملة الصعبة التي تُشترى بها المواد الأولية وقطع الغيار.[31]

وخلال هذا الصراع الذي يزداد ضراوة وصعوبة وتناقضات، توفي الرئيس حافظ الأسد بعد ثلاثين عاماً متواصلة في الرئاسة.

وآنذاك استُدعي نجله – كما هو معروف – من لندن؛ حيث كان يدرس طب العيون؛ للحلول محل والده الراحل؛ وللغرض هذا عُدِّل الدستور السوري بسرعة، فأجيز لمن بلغ الرابعة والثلاثين، وهي يومذاك سن بشار الأسد، أن يتبوأ رئاسة الجمهورية.

وبغض النظر عن أن السابقة الوحيدة للتوريث الجمهوري هي التي شهدتها كوريا الشمالية بانتقال زعامتها من كيم إيل سونج إلى نجله كيم جونج إيل، استُقبل الأسد الشاب بارتياح يقارب الحفاوة. وقد ظهرت يومذاك تقارير عدة في الصحافة الغربية تتحدث عن صعود "جيل الشباب"، وعن معرفة بشّار بالغرب، ورغبته في الإصلاح والتحديث، الشيء الذي ضاعفه أن المغرب والأردن كانا، قبل عام واحد فقط، شهدا صعود شابين إلى العرش الملكي. أما في سوريا نفسها فأقدم الرئيس الشاب على بضعة إجراءات؛ كتقريب مجموعة من التكنوقراطيين غير البعثيين الساعين إلى تحرير الاقتصاد، والسماح بإصدار عدد قليل من الصحف عاد معظمه إلى أحزاب "الجبهة الوطنية التقدمية" التي تحظى بمشاركة صورية في الحكم، وإطلاق سراح 600 سجين ونيف. وأبعد من هذا أن مثقفين وسياسيين ومهنيين تنادوا لإقامة منتديات تناقش الوضع السوري، وتطالب بإحداث تعديلات تتصل بالاقتصاد أو نظام الحزب الواحد والتعددية، كما توقّع العرائض وترسل المناشدات للغرض هذا. ولكن بعد أشهر على ولادة هذه الظاهرة التي غدت تُعرف بـ "ربيع دمشق"، أطبقت يد القمع على المنتديات، واعتقل

بعض أبرز رموزها.[32] وهكذا سارع بشّار نفسه إلى تبديد الحيرة والغموض في شأنه، أو أن المعطيات الصعبة أجبرته على التمسك مجدداً بـ "الحرس القديم"،[33] ولاسيما بنهجه، بعدما كان قد أقدم، أواخر عام 2001، على تغيير ثلاثة أرباع ضباطه الكبار الذين يعدُّون 60 ضابطاً.

فحينما تراجعت التوقعات الكبرى وصِير إلى طيّ الإصلاح السياسي، ظهر من يراهن على الاكتفاء بالإصلاح الاقتصادي والوقوف عنده. وظهر استطراداً، من يشبّه محاولة بشار بالتجربتين الصينية والكورية الجنوبية، ومن يستحضر تشيلي بينوشيه، وجنوب أفريقيا في طورها العنصري لجهة الجمع بين بنية اقتصادية تنجب الرفاه والازدهار، وبنية سياسية استبدادية ومغلقة. لكن هنا أيضاً، خابت الظنون سريعاً؛ إذ لم يتغير شيء، فلم يحضر الخبز أو تحضر الحرية. وعلى العموم يمكن أن نقول: إن الإصلاحات الاقتصادية المحدودة التي اعتمدها بشار، موسعة رقعة تحرّك القطاع الخاص، بما في ذلك خفض معدلات الفائدة وإتاحة المجال لإنشاء مصارف خاصة، مع رفع أسعار بعض المواد المدعومة، ما كانت لتؤدي إلى نتائج أفضل كثيراً لو أن العلاقات السورية ـ الغربية والسورية ـ اللبنانية كانت أفضل مما هي عليه، وكذلك حال الصادرات، بينما يتعاظم الضغط على المصادر المائية بسبب النمو السكاني المتسارع، وبسبب التوسع الصناعي والتلوّث المتنامي للمياه كذلك. وهكذا تضاءلت النتائج الإيجابية التي أثمرت بها عمليات التحرير الاقتصادي المتبعة منذ عام 2000، بينما جُسّدت النتائج الملموسة في تقليص دائرة المستفيدين من امتيازات الحكم وما يتفرّع عنها، مع تغيير في أسماء المستفيدين وتعديل في تراتُبهم. وهذا وذاك لم يمسّا أساسيات النظام والعلاقات التي تكتنفه. ومن ذلك مثلاً، أن بعض البرجوازيين الحلبيين

والدمشقيين الذين كان الأسد الأب قد مدّ معهم بعض الجسور، أعيد إبعادهم لمصلحة بعض رجالات القطاع الخاص للمرحلة الجديدة [مرحلة بشار الأسد]، ممن سيطروا على الأسواق المربحة. كذلك تعاظم حصر الفرص الاقتصادية في أيدي العائلة الموسعة الحاكمة ومحيطها، على حساب مجموعات علوية أخرى كانت تتمتع بحصتها في أيام والده.[34]

لقد كان واضحاً أن النظام "الجديد" لن يستسيغ النظام "القديم"، وما كان يعزّز الاستمرارية هذه أن التركة التي خلّفها حافظ الأسد لنجله لم يكن التعاطي معها بالسهولة التي تخيّلها المعوّلون على "جيل الشباب"؛[35] ذاك أن تراكم القصور والاختلالات سنة بعد أخرى كان يضع كل بداية إصلاحية، مهما تواضعت، على تماس مباشر مع سقوط النظام برمته. وبعد كل حساب، فإن الحديث عن سوريا ليس حديثاً عن مجتمع متعددي المراكز وسلطاتهم، بحيث يمكن التعويل على أي منها لإصلاح الباقي، بل عن سلسلة ما إن تظهر على إحدى حلقاتها علامات الوهن حتى تتداعى الحلقات التالية بموجب منطق الدومينو. وبشار إذا ما أضعف قبضة الحزب الواحد، كما فعل جورباتشوف قبل عقد ونيف، فعلى أي قاعدة ستنهض رئاسته وزعامته؟ ومادام التقاطع بين السلطة والحزب والطائفة أحد معطيات الحياة السورية العامة، فقد كان طبيعياً أن يتعاظم الخوف من إحداث انفراجات تسترخي بموجبها قبضة القمع أو تتضاءل؛ ذلك أن قدرة الطائفة العلوية على إدامة الهيمنة لا تتحقق إلا بالسيطرة على الجيش، أهم مصادر القوة. وإذا صح أن الطائفة المذكورة أحرزت، خلال العقود الثلاثة الماضية، تقدماً ملحوظاً في الميادين الاقتصادية والتعليمية، فقد بقي أن ما أحرز لا يكفي لتسويغ هيمنة طائفة لا يتجاوز عدد أفرادها عُشر السكان.

وغني عن القول أن ما نعرفه من تحولات أقدمت عليها أنظمة أخرى لا يسمح بإقدام مماثل. إن ما بدأه جورباتشوف انتهى بإطاحة النظام والإمبراطورية السوفيتية. ولئن اغتيل إسحق رابين بعد أوسلو، فقد تعرّض الجنرال ديجول، إثر تعديل سياسته الجزائرية لمحاولة انقلابية، قادها بعض كبار ضباطه. لكن الفارق الآخر أن النظام البعثي خلّف في مجتمعه أحقاداً يجوز الظن أن ضحاياها ينتظرون اللحظة التي تظهر فيها معالم ضعف على السلطة. وهو ما لا يصحّ في الحالات الأخرى، أو ربما لا يصحّ بالقدر ذاته.

وقد جاءت الكلمة الفصل للوقائع. فقد حمل العامان 2000 و2001 عدداً من التطورات المقلقة لدمشق، التي لا تثير في البعث الحاكم إلا رغبة التشبث في خنادقه ومتاريسه، ففي أيار/ مايو 2000؛ أي قبل رحيل الأسد الأب وتولي نجله بشهر واحد، انسحب الإسرائيليون من جنوب لبنان مُطبّقين، بحسب الإقرار الدولي، القرار 425 ونازعين عن سوريا ذريعة البقاء في لبنان؛ "حرصاً على المقاومة" و"دفاعاً عنها". بعد ذاك، وفي مناخ الانتفاضة الفلسطينية الثانية، انتُخب أرييل شارون رئيساً للحكومة الإسرائيلية، فتراجع كل كلام كان متداولاً عن التسوية، وشرع الأطراف المعنيون جميعاً يتحسبون للأسوأ. ثم نُفذت جريمة 11 أيلول/ سبتمبر 2001 في نيويورك وواشنطن؛ مُفضية إلى عسكرة الوضع الكوني بمجمله، ورافعة التلاقي الأمريكي ـ الإسرائيلي في "مواجهة الإرهاب" إلى مستوى التماهي.

وهكذا لم يعد كافياً "التعاون" السوري مع واشنطن، بتسليمها هذا الإرهابي أو ذاك، بينما غدا المطروح إعادة صوغ المنطقة سياسياً واستراتيجياً. وأهم من هذا أن النظرية الكلاسيكية في التفاوض، التي سبق أن جرّبها السوريون والإسرائيليون في شيبردزتاون، أواخر عام 1999 وأوائل عام

2000، شرعت تترنّح. فلم يعد مقبولاً استخدام العنف لتقوية الموقع التفاوضي لدى الطرف المعني بقدر ما بات المطلوب التخلي عن العنف، الموصوف بالإرهاب من غير تمييز، شرطاً لابتداء التفاوض.

وكان لهذه التطورات الثلاثة أن أحاطت العهد السوري الجديد بلوحة داكنة. فعندما نشبت الحرب الأمريكية على العراق في آذار/ مارس 2003، غدت الولايات المتحدة الأمريكية وجيشها على كتف دمشق. وهو ما لم تتأخر تداعياته في الظهور، فتعالت الأصوات السورية المعارضة والمنشقة التي وجدت في الصحافة اللبنانية منبراً لها، كما انفجرت، في آذار/ مارس 2004، المشكلة الكردية في منطقة الجزيرة المتاخمة للعراق.

أما في لبنان، فباستثناء "حزب الله" الذي يحظى بتأييد جدي في طائفته الشيعية، تعززه هالة المقاومة لإسرائيل والخدمات التي أمّنها الدعم المالي الإيراني، لم يستطع الأمر في الواقع السوري أن يكسب ما يُذكر من تعاطف وتضامن. وكان يتبدّى، عيانياً كل يوم، أن الأمر الواقع هذا يرتكز إلى "حزب الله" وأيديولوجيا المقاومة ارتكازه إلى الأجهزة الأمنية السورية واللبنانية التي دُرِّبت عليها. وكان مدهشاً، بقياس الدعاوى "القومية"، أن فلسطينيي لبنان ساءت أوضاعهم في ذلك العهد، سواء أتعلّق الأمر بانعدام حق العمل أم تعلق بالتهميش الاجتماعي والسياسي المصحوب بتأجيج الفلتان الأمني في مخيماتهم، فضلاً عن المصادرة السياسية الكاملة لهم؛ لأن "عروبة لبنان" غدت تعني حصراً صلة التبعية بسوريا وحدها. وقد جاء توزير القائد السابق لـ"القوات اللبنانية" إيلي حبيقة مرتين، عام 1992 وعام 1996 - وهو الذي تولى التنفيذ المباشر لمجزرة صبرا وشاتيلا عام 1982 - بمنزلة الصفعة لمصدّقي الطوبى القومية العربية.

ومنذ عام 1998، مع انتخاب قائد الجيش إميل لحود رئيساً للجمهورية، غدا الأخير، الذي لا يحظى بأي وزن فعلي في طائفته المارونية، الرمز الأبرز لتجيير الشرعية اللبنانية ورموزها خدمة للمصالح السورية. وقد أبدى لحود ما يكفي من الاستعداد، إن لم يكن الحماسة، للعب دور مخلب القطّ في مواجهة الحريري.

بيد أن الموضوع اللبناني في العلاقة بدمشق ليس، على أهميته، الموضوع الأوحد فيما يخص الغرب والولايات المتحدة الأمريكية؛ فسوريا، بحكم موقعها قادرة على التأثير في المسألة العراقية، وهي باتت أكثر ما يهم واشنطن التي توالي توجيه الاتهامات للحكم السوري بتسهيل العبور للإرهابيين. ودمشق قادرة كذلك على التأثير في المسألة الفلسطينية ـ الإسرائيلية، من خلال علاقتها بحركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، وخصوصاً عبر صلتها الوطيدة بـ "حزب الله". وهذا كله ما عمل - ويعمل - في عرف الإدارة الأمريكية على وضع العقبات في وجه عملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك في وجه محاولات الدمقرطة. يضاف إلى ذلك ما تناقلته صحف أمريكية قبل حرب العراق، من وجود قرائن عدة لدى واشنطن على أن بشار الأسد كان موافقاً على تقديم مساعدة عسكرية سورية لصدام،[36] ومن أنها آوت أنصاره الذين يديرون منها العمليات ضد القوات الأمريكية في العراق.

وفي السياق هذا كان الرئيس جورج بوش قد أمر عام 2004، بوقف التصدير الأمريكي إلى سوريا، ما خلا تصدير المواد الغذائية والأدوية، كما أوقف التعامل مع الطيران السوري، فلا تهبط طائراته في الولايات المتحدة

الأمريكية ولا تقلع منها. كذلك جُمدت ودائع لسوريين، اتهموا بالتعارض وما يمليه نص "قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان"، الذي سبق تمريره في الكونجرس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003. و هذا القانون حدد بوضوح أهدافه، معلناً وقف الدعم السوري للإرهاب، وإنهاء احتلال سوريا للبنان، ووقف تطويرها أسلحة دمار شامل، مع اتهام دمشق بأنها باتت – بقيامها بهذه الأعمال – مسؤولة عن إثارة مشكلات أمنية دولية سببتها في الشرق الأوسط.[37]

وفي أواخر صيف عام 2004، حلّت الضربة القاضية؛ إذ أصدر مجلس الأمن، القرار (الأمريكي - الفرنسي) 1559 القاضي بانسحاب الجيش السوري من لبنان، وتسليم أسلحة المليشيات التي لم يبق منها مسلحاً إلا "حزب الله".

لكن سوريا كانت هي نفسها تملك إصرارها المضاد، ممثلاً بتعديل الدستور اللبناني بحيث يُجدد للرئيس إميل لحود. وقد جاء هذا الرد، فضلاً عما فيه من عناد، يدل على الرُهاب السوري، مما يجري في المحيط، وإمكان انتقاله إلى لبنان نفسه. فبعد أن كانت الصحف اللبنانية قد ضجّت بأخبار عن "صفقة" سورية - أمريكية للتوصل إلى اختيار رئيس لبناني جديد، تمسّكت دمشق بلحود؛ خوفاً من فكرة التسوية نفسها بوصفها إيذاناً بتقاسُم وظيفي لا ترتضيه. وعبّر التمسك هذا أيضاً، عن أن دمشق لا تثق بأي من السياسيين الموارنة الآخرين بمن فيهم بعض "أصدقائها". فهي تستشعر أن هؤلاء الأصدقاء ربما لا يجدون – لو نجحت واشنطن في انتزاع موقع لها في السياسة اللبنانية – ما يغريهم، أو ما يقنعهم، بالمضي في صداقتهم تلك.

ونمّ السلوك هذا عن قسريّة لا تستطيع "الرعاية الإقليمية" السورية أن تستمر من دونها، ولاسيما أن نظامها العسكري مُتيقّن من عجزه، في حال تُركت الأمور على طبيعتها، عن احتواء مجتمع دينامي ومتحرك كلبنان.

ولئن غذّيت قسرية السلوك الرسمي السوري تلك، على تفاوت المجتمعين لصالح اللبناني، وصمود التقليد المدني اللبناني في وجه العسكرية السورية، فقد كان هناك عاملان آخران يدفعان في الاتجاه نفسه. فقد شرعت - أولاً - الطائفة السنية اللبنانية، وهي تقليدياً قاعدة الدعوة العروبية والتعاطف مع سوريا، تتعرض لتحولات متعددة المصادر؛ ذاك أنها خافت من التحالف السوري ـ الشيعي خوفها من درجة الالتحاق التي يُبديها رئيس الجمهورية اللبنانية الماروني بدمشق. وهي، من غير أن يطمئنها موقع السنة في سوريا نفسها، أزعجتها العقبات المتكاثرة التي توضع في وجه الحريري، ومشروعيه السياسي والاقتصادي معاً. كما تبيّن - ثانياً بعد رحيل حافظ الأسد - مدى العجز الموضوعي الذي يمنع سوريا من لعب دور قيادي مُسلَّم به في المشرق. فهي لا يمكنها؛ بسبب قدراتها المحدودة، أن تسدّ الفراغ الذي سدّته مصر الناصرية بعد عام 1958، وأن تحاور الغرب، من ثم، من موقع قوة نسبية على النحو الذي يفضي إلى إنتاج وضع مستقر في لبنان. ولئن نجح الرئيس الراحل، ولاسيما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، في طمس الحقيقة هذه، فقد كُشِف بعد رحيله أن "البرنامج" السوري للبنان لا يعدو كونه فوضى واضطراباً من دون نهاية في الأفق. وبدا مخيفاً وسط تراجعات كهذه أن يحقق الحريري وحلفاؤه انتصارات مؤكدة، في الانتخابات التي كانت مقررة في أيار/ مايو؛ بما يمنحهم أكثرية تستطيع التحكم في مستقبل الوجود العسكري السوري في لبنان.

ووسط وضع مرتبك وملبَّد كهذا، حصلت جريمة اغتيال رفيق الحريري في 8 شباط/ فبراير 2005، التي رأى فيها مُتهمو سوريا دفعاً للعلاقات القسرية على سوية عليا. وقد وجد الأخيرون تأييداً لاتهامهم بوقائع الخلافات التي تزايدت بينه وبين السوريين في السنوات الثلاث الأخيرة من عمره، خصوصاً ما تعلق منها بالتمديد للحود، والتهديدات التي تعرض لها وحملته، مُرغماً، على القبول بالتمديد.

فالحريري، الذي استقال من رئاسة الحكومة، كان دائماً موضع حذر؛ بسبب علاقاته الدولية والعربية، خصوصاً علاقته بالرئيس الفرنسي جاك شيراك. وقد تفاقم الحذر هذا، ولاسيما بعد صدور القرار 1559 وما لعبته فرنسا فيه. وذلك كله معطوف على تمايزه واستقلاليته المريبين داخل الكتلة السياسية العريضة التي تلهج بالتحالف مع دمشق. ويجوز الظن، بالإشارات القليلة التي صدرت عنه، أنه كان يعدّ عدة الانتقال من الطريق الاقتصادي في التخلص من الوصاية، إلى طريق أكثر سياسية ومباشرة، تفضي إلى طرح مسألة السيادة.

وباغتيال الحريري وردة الفعل الغاضبة التي تلته، حُمل السوريون على تحقيق ما جاء في القرار 1559، والانسحاب الذي بدا وكأنه عقاب على نهج كامل هو الذي بدئ العمل به عام 1989. وتبيّن، أبعد من هذا، أن حلم بناء إمبراطورية مشرقية مصغرة لم يبق منه، في هذا الزمن ما بعد الإمبراطوري، إلا الكابوس ومواجهة المشاق في "المركز الإمبراطوري" نفسه. وربما كان "الانتحار" اللاحق والغامض لغازي كنعان، الذي وُلِّي إدارة الشأن اللبناني

عشرين عاماً قبل توليته وزارة الداخلية في بلاده، إعلاناً عن أن الخروج من لبنان يضع النظام السوري مباشرة في وجه مشكلاته، نظراً إلى إغلاق "الساحة" التي تُصرَّف المشكلات فيها.

ومن تكليف القاضي الألماني ديتليف ميليس، برئاسة لجنة تحقيق دولية في جريمة اغتيال الحريري، إلى اعتقال قادة الأمن اللبنانيين الأربعة الذين ربطتهم أوثق العلاقات بدمشق وأجهزتها الأمنية، ثم صدور تقريري ميليس، وبينهما القرار 1636 الذي يطالب دمشق بالتعاون الكامل مع ميليس والتهديد بالعقوبات في حال عدم التعاون، بدا النظام السوري محشوراً في أزمة وجودية. وكان يسير في موازاة الأزمة هذه تصاعد في أعمال التفجير والاغتيالات التي طالت الإعلاميين: سمير قصير وجبران تويني، والقيادي الشيوعي جورج حاوي، بينما استهدفت الوزيرين: مروان حمادة وإلياس المرّ، والإعلامية مي شدياق، من دون أن تنجح في قتلهم.

و اللبنانيون أنفسهم، انقسموا بين أكثرية مُشَكَّلة من طوائف السنة والمسيحيين والدروز، عُرفت بكتلة [تظاهرة] 14 آذار/ مارس، وأقلية شيعية كبرى عُرفت بكتلة [تظاهرة] 8 آذار/ مارس. وإذ استمرّت أعمال الاغتيالات والتفجيرات في لبنان، ولجأت سوريا إلى حصار بري آخر دام عدة أيام، راح الانقسام يتبلور في عدد من المحاور، يتعلق بعضها بتطبيق ما تبقى من القرار 1559؛ أي عملياً نزع سلاح حزب الله، الذي توافق الجميع على معالجته بالحوار الداخلي، ويتصل بعضها الآخر بتدويل التحقيق في الجرائم التي حصلت.

لقد آل العجز عن توليد إجماعات لبنانية إلى خوض الانتخابات العامة بتحالفات متضاربة، عادت لتنعكس على حكومة يشلّها التضارب وتعليق البتّ في الأمور الداهمة، بينما تبدو نقطة قوة النظام السوري التهديد بالفوضى.[38]

والخوف، والحال على ما هي عليه، أن تنهار سوريا، ثم يليها لبنان، فيدفع البلد الأول ثمن سلطته البالغة التوحّد، ويدفع البلد الثاني ثمن مجتمعه العصيّ على التوحد.

المصادر والمراجع

1. انظر:

Patrick Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics 1954-1958*, (Yale, 1986).

2. راجع دراسة نشرتها صحيفة صدى البلد اللبنانية، في 12 تموز/ يوليو 1905، بعنوان: "أزمة الحدود اللبنانية ـ السورية: عودة إلى سياسة مماثلة منذ عام 1949" (لا اسم للكاتب).

3. حول التنافس الضاري الناصري ـ البعثي، راجع:

The Arab Cold War; Gamal Abd al-Nasir and his Rivals, 1958-1970, (Oxford, 1971).

4. راجع:

Roger Louis and Roger Owen (ed.), *A Revolutionary Year: The Middle East in 1958*, (I. B. Tauris, 2002).

5. جريدة صدى البلد، مصدر سابق.

6. علماً أن سوريا، في هذا المعنى، لم تكن موجودة أكثر مما كان لبنان والأردن وفلسطين موجودة. فهي جميعاً كانت أجزاء من السلطنة العثمانية تتغير حدود ولاياتها وسناجقها فتكبر وتصغر تبعاً للإرادة السلطانية.

7. انظر لهذا الغرض:

Steven Heydemann, *Authoritarianism in Syria: Institutions and Social Conflict 1946-1970*, (Ithaca, 1999).

8. بين 1920 و1970 اعتمدت سوريا عشرة دساتير. عن أمين إسبر، **تطور النظم السياسية والدستورية في سوريا 1946 – 1973** (بيروت: دار النهار، 1979)، ص9.

9. في سبيل نظرة في الصراعات البعثية ـ البعثية في الستينيات ومحتواها الطائفي والعشائري، انظر:

Nikolas Van Dam, *The Struggle for Power in Syria*, (I. B. Tauris, 1996).

10. انظر حول عبادة الشخصية واستيلائها على المشهد السوري:

Lisa Weeden, *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria*, (Chicago, 1999).

11. راجع رواية متعاطفة مع الأسد، في:

Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East*, (California, 1990).

12. حول هذه النقطة، راجع:

Alan Cowell, "Trouble in Damascus", *The New York Times Magazine*, April 1, 1990.

13. حول هذه النقطة، راجع:

Moshe Ma'oz, *The Sphinx of Damascus*, (Widenfeld and Nicolson, 1988), Chapter 4.

14. لقد طُرد عرفات، بالمعنى المباشر والحرفي للكلمة، من سوريا عام 1983.

15. حول سياسة استخدام الوجود في لبنان لتمثيل المشرق، انظر:

Adeed Dawisha, *Syria and the Lebanese Crisis*, (MacMillan, 1980), 134 and 180.

16. انظر:

William W. Quandt, *Camp David: Peace Keeping and Politics*, (The Brookings Institution, 1989), 217-267 and 268.

17. انظر:

Patrick Seale, *The Struggle for Syria…*, op. cit.

18. انظر:

Volker Perthes, *The Political Economy of Syria Under Asad*, (Tauris, 1997).

19. تتفاوت الأرقام حول ضحايا حماة بين 5 و10 آلاف، وهو الرقم الذي يذكره باتريك سيل في كتابه Asad…, op. cit.، وبين 10 و30 ألفاً وهو ما يذكره موشي ماعوز في كتابه: The Sphinx of Damascus.

20. فضلاً عن التردي المتنامي لحقوق الإنسان في سوريا، كما كانت تؤكد تقارير منظمات حقوق الإنسان وتعيده، جُعل لبنان ساحة لاغتيالات متواصلة. فقد أصدر مثلاً - تبعاً لـ "حقوق الإنسان في سوريا" - في أيلول/ سبتمبر 1990، تقرير "ميدل إيست واتش" حاملاً اتهامات بأعمال اغتيال شملت، عام 1980، الصحافي اللبناني ورئيس تحرير مجلة الحوادث سليم اللوزي، الذي عُذّب قبل أن يُقتل وتُرمى

جثته المشوّهة في أحد أحياء بيروت، ونقيب الصحافيين اللبناني رياض طه، والصحافي السوري علي الجندي الذي تم اصطياده في العاصمة اللبنانية.

21. آنذاك، التقت مجلة دير شبيغل الألمانية وزير الدفاع السوري مصطفى طلاس، وهذا بعض ما جاء في كلامه: "لقد تم إيقاف الفكر العسكري الكلاسيكي على رأسه في جنوب لبنان: تخيّل، لبناني واحد نجح في إرسال 256 من المارينز الأمريكان إلى الجحيم، على رغم حقيقة أن مارينزهم هم الجنود الأكثر فعالية في العالم. لبناني آخر فجر نفسه بـ 83 إسرائيلياً، وثالث بـ 78 فرنسياً، ثلاثة مقاومين قتلوا أكثر من 400 جندي (...) الطائرة لايزال عليها أن تقاتل طائرة، والدبابة دبابة، والبارجة بارجة. لكن الناس، على أي حال، إذا كانوا يفتقرون إلى الدبابات والطائرات والبوارج، فإن الصيغة القديمة الجيدة هي التي تساعد: ألصق قنبلة بجسدك، عانق عدوّك وفجر نفسك به". المقابلة تُرجمت ونُشرت في: *New York Review of Books*, 22 November, 1984.

22. ليس من دون دليل أن نقرأ، أواسط عام 1986، مقالاً في "نيويورك ريفيو أوف بوكس" لـ Scott Macleod يحمل عنوان: "كيف انتصر الأسد" (How Assad Has Won)، انظر: NYRB, May 8, 1986.

23. عن الصراع المديد بين البعثين السوري والعراقي، انظر:
Eberhard Kienle, *Ba'ath Versus Ba'ath*, (I. B. Tauris, 1990).

24. ربما كان لنظرية حنا بطاطو، القائلة: إن الأسد أول حاكم لسوريا من أصل فلاحي، أثرها من حيث زيادة حساسيته حيال تصريف هذا الفائض من اليد العاملة الفلاحية الأصل، انظر:
Hanna Batatu, *Syria's Peasantry, the Descendants of it's Lesser Rural Notables, and their Politics*, (Princeton, 1999).

25. راجع دراسة كمال ديب، قراءة اقتصادية لبنانية لخطاب الأسد، جريدة النهار (23 آذار/ مارس 2005).

26. انظر حول تغيرات العلاقة السورية ـ السوفييتية، ولاسيما العسكري منها:
John P. Hannah, *At Arm's Length: Soviet Syrian Relations in the Gobachev Era*, (Washington Institute for Near East Policy, 1989).

27. الاستشهاد موجود في :
"Assad Shuffles Intelligence", *The Jerusalem Post*, 30 November 1994.

28. في مواجهة عام 1982 السورية ـ الإسرائيلية في لبنان، خسرت دمشق 84 طائرة تكتيكية، ولم تخسر إسرائيل أياً من طائراتها، ومقابل تعطيل كل دبابة إسرائيلية عُطلت عشر دبابات سورية، ومن أصل 20 موقعاً سورياً لإطلاق صواريخ مضادة للطائرات، دُمر 17 موقعاً تدميراً كاملاً في غضون ساعات. راجع مقابلة طلاس في: .NYRB, 22 November, 1984

29. انظر، مثالاً لا حصراً:

David W. Lesch, *The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and Modern Syria*, (Yale, 2005), 213-214.

30. راجع بصورة خاصة:

Bill Clinton, *My life*, (Knopf, 2004), 574-575, 626, 696 and 885-888.

وكذلك:

Dennis Ross, *The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace*, (Farrar, Straus and Giroux, 2004).

31. انظر: .Patrick Seale, Asad..., op. cit

32. انظر حول هذه التجربة، وما عرفته من قمع والأزمة الفعلية التي واجهت سوريا – وتواجهها – في محاولتها ترميم شرعية حافظ الأسد:

Alan George, *Syria: Neither Bread nor Freedom*, (Zed Books, 2003).

33. هذا ما قدّرته صحيفة تايمز اللندنية في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2003، في مقالة حملت عنوان .Sitting Targets

34. انظر:

"As Reform Falters, Syrian Elite Tighten Grip," *The Christian Science Monitor*, 30 September 2003.

35. من أجل مراجعة إجمالية لسنوات حافظ الأسد وصولاً إلى تركته، انظر:

Eyal Zisser, *Asad's Legacy: Syria in Transition*, (New York, 2001).

36. انظر مثلاً:

Banned Arms, "Flowed into Iraq through Syrian Firm", *The Los Angeles Times*, 30, December 2003.

37. سوريا كانت دائماً إحدى أكثر دول العالم إزعاجاً للولايات المتحدة الأمريكية. ففي ذروة الحرب الباردة وزّرت شيوعياً هو سميح عطية عام 1966، وتدخلت في الأردن

عام 1970، وقاومت جميع المشروعات والخطط الأمريكية في المنطقة، وهذا قبل العمليات ضد المارينز في الثمانينيات.

38. راجع:

Flynt Leverett, *Inheriting Syria: Bashar's Trial by Fire*, (The Brookings Institution, 2005).

حيث يجمع الكتاب بين نقد السياسة الأمريكية حيال سوريا من حيث ضعف رؤيتها، والتعاطف مع بشار الأسد بوصفه بديل الفوضى والإخوان المسلمين، وصاحب رغبات في التحديث، يعيقها "الحرس القديم" والسلبية الأمريكية.

حازم صاغية

حازم صاغية كاتب وصحافي لبناني، عمل في صحيفة السفير اللبنانية خلال الفترة 1974 – 1988، ثم انتقل إلى صحيفة الحياة في لندن، ومازال يعمل فيها معلقاً ومحرراً لملحق "تيارات" السياسي الأسبوعي.

أصدر عدداً من الكتب؛ منها: **بعث العراق ـ سلطة صدام قياماً وحطاماً، وقوميو المشرق العربي، وأول العروبة، ووداع العروبة، وتعريب الكتائب اللبنانية، وثقافات الخمينية**. كما أصدر، بمشاركة صالح بشير، كتاباً بعنوان: **تصدع المشرق العربي**، وأعد باللغتين الإنجليزية والعربية كتاباً بعنوان: **مأزق الفرد في الشرق الأوسط**.

صدر من سلسلة محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية
مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:
من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة:
المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام:
تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية:
الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق:
من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون
لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي" بين تقرير
التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي:
دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية: دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سامور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينــة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية شاملة المصاريف.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية

ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+ ، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

